



دور المراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف التجارية الليبية من وجهة  
نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية بقسم المحاسبة

## **The Role of External Review in Evaluating the Performance of Libyan Commercial Banks from the Perspective of Members of the teaching staff of Libyan universities considered the Department of Accounting**

أ. محمد اصميذة أحمددي محمد بوعظمات

محاضر بجامعة بنغازي كلية الاقتصاد فرع الابيار قسم المحاسبة - ليبيا

[mohmed0923724117@gmail.com](mailto:mohmed0923724117@gmail.com)

Mr. Mohamed Asmida Ahmadi Mohamed Bouazmat

Lecturer at Benghazi University, Faculty of Economics, Al-Abyar Branch,  
Accounting Department, Libya

[mohmed0923724117@gmail.com](mailto:mohmed0923724117@gmail.com)

حواء عبد الله المهدي يونس

باحثة - طالبة بجامعة بنغازي كلية الاقتصاد فرع الابيار قسم المحاسبة - ليبيا

Eve Abdullah Al, Mahdi Younis

Researcher - student at the University of Benghazi Faculty of Economics Al-  
Abyar Branch Accounting Department - Libya

## المستخلص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على دور المراجعة الخارجية في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية، وكذلك بيان مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة إعداد القوائم المالية والحد من المخاطر، وذلك من خلال التركيز على التزام المراجع الخارجي بمسؤولياته المهنية وتطبيق المعايير الدولية وتعزيز قدراته. لتحقيق هدف البحث تم تبين المنهج الوصفي التحليلي والمعتمد على جمع البيانات والمعلومات حول مشكلة الدراسة، واقتصرت عينة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعة بنغازي البالغ عدد الاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل (30)، وقد تبين من نتائج الاختبارات الإحصائية أن المراجعة الخارجية لها دوراً إيجاباً في أداء المصارف التجارية الليبية.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة الخارجية، تقييم الأداء، المصارف التجارية.

## Abstract:

The aim of this research is to identify the role of external audit in evaluating the performance of Libyan commercial banks, as well as to show the extent to which external audit contributes to improving the quality of the preparation of financial statements and reducing risks, by focusing on the commitment of the external auditor to his professional responsibilities, the application of international standards and the enhancement of his capabilities. To achieve the objective of the research, the descriptive analytical approach based on the collection of data and information on the problem of the study was shown, and the sample of the study was limited to the faculty members of the Department of Accounting at the University of Benghazi, which is the number of retrieved and analyzable forms (30), and the results of statistical tests showed that the external audit has a positive role in the performance of Libyan commercial banks.

**Keywords:** external review, performance evaluation, commercial banks.

## 1. المقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال الحقبة الأخيرة والتطورات التي جرت في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية، ومع ضرورة الاستجابة لمتطلبات المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة الاقتصادية والذي يتسم بالمنافسة، تنتج عنه صعوبة في التطلع بشكل مباشر على واقع المؤسسة الحقيقي، حيث إن ظهور عملية المراجعة كان أمراً حتمياً بسبب توسع وكبر حجم المؤسسات الاقتصادية و تشعب الأنشطة وتفرعها جغرافياً، الأمر الذي صعب على الملاك والمساهمين مراقبة تسيير المؤسسة خاصة من ناحية التدفقات النقدية، هذا السبب الذي أدى إلى ظهور وتطور عملية المراجعة والتي مرت بأشواط كبيرة للوصول إلى ما هي عليه الآن من معايير (زيادي، 2013: 1). ينظر إلى المراجعة الخارجية في الحياة الاقتصادية على أنها تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، بما تقوم به من تلبية حاجات تلك الأطراف، من خلال رأي فني محايد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة المؤسسة، ذلك بقيام المراجع الخارجي بالتحقق الموضوعي من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة، ومطابقتها مع الأهداف المرجوة، وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب (الجمهودي، 2019). نرى أنه بسبب الدور المهم الذي تقوم به البنوك التجارية من كونها وسيط لادخار الأموال واقراضها والعمليات التمويلية التي تخوضها وعدة خدمات أخرى فهي تلعب دوراً هاماً وأساسياً في التنمية الاقتصادية وأصبحت تحتل مكانة هامة في النظم الاقتصادية، وبسبب زيادة وتنوع الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية أصبح من الضروري توفير آليات وأجهزة رقابية صارمة لكي تعمل على حماية وضمان الامان للمودعين والحد من المخاطر المرتفعة التي تتعرض لها البنوك أو إفلاسها بشكل غير متوقع (عبد الحق، 2010). وقد ظهرت البنوك التجارية بسبب توسع المعاملات الاقتصادية والبقعة الجغرافية لذلك لا يمكن تسيير عمليات البنوك بشكل صحيح إلا بوجود أجهزة رقابية داخلية وخارجية وكذلك رقابة البنك المركزي التي تكشف حدوث أي أخطاء أو عمليات غش واختلاس في البنوك، فوجود مثل هذه الاجراءات يساعد على سير العمل كما يجب، وتحسين الأداء وزيادة ثقة الأطراف الأخرى للبنوك.

## 2. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقليل المخاطر وتحسين الأداء في المصارف التجارية الليبية.
- تنفيذ أعمال المراجعة بسرعة وبشكل دقيق.

- حرص العاملين على التمسك بالمبادئ والقواعد المحاسبية.
- تحسين جودة بيانات المراجعة.
- اتخاذ قرارات بصورة سليمة بناءً على تقارير المراجع.
- 3. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من:
  - بيان دور أنظمة الرقابة في التحكم بالمخاطر المصرفية.
  - بيان مدى تأثير التطور التكنولوجي على مهنة المراجع.
  - بيان مدى تأثير المراجعة الخارجية على العاملين بالمصارف التجارية الليبية.
  - إبراز أهمية استقلال المراجع الخارجي عن المؤسسة.
  - إبراز دور المراجعة في ترشيد واتخاذ القرارات المالية.
- 4. منهجية الدراسة: إن المنهجية التي تم استخدامها من أجل خدمة هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي والمعتمد على جمع البيانات والمعلومات حول مشكلة الدراسة، ومن ثم تحليلها وتفسيرها للحصول على إجابة لأسئلة هذه الدراسة من أجل الوصول إلى النتائج النهائية.
- 5. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث على المستوى العام أن التوسع في حجم المؤسسات والبنوك التجارية وزيادة عددها وتنوع خدماتها مع تشعب فروعها وتعقيدها قد أدى إلى الكثير من المخاطر والمشاكل والتي تتضمن التطور التكنولوجي والتلاعب والاختلاس وعدم المصادقية في إعداد القوائم المالية لدى البعض من الموظفين، وتفشي الفساد الإداري والمالي وارتفاع درجة المخاطر.

التطور التكنولوجي لنظم المعلومات رغم مزاياه العديدة إلا أن هذا التطور قد صاحب معه مخاطر ومشاكل لم تكن موجودة في ظل نظم المعلومات اليدوي، كالتغير في مسار المستندات والوثائق وسهولة الغش وارتكاب الجرائم وصعوبة اكتشافها، وقد تم استخدام هذا التطور في عملية المراجعة لكي يتماشى مع التغيرات المعلوماتية (عمّار، 2021).

والقطاع المصرفي الليبي - شأنه شأن باقي مؤسسات الدولة - لازال حتى وقتنا الحالي يعاني من سوء الإدارة وتفتشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وبشكل متزايد طبقاً لتقارير ديوان المحاسبة عن السنوات الأخيرة 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 (ديوان المحاسبة الليبي، 2015-2019).  
تقارير المنظمة الدولية للشفافية للأعوام 2018 و 2019 و 2020 والتي أظهرت بأن ليبيا تقبع في ذيل القائمة وتعد من الدول الأكثر فساداً عالمياً وعربياً، وبحسب آخر تقرير للمنظمة فإن ليبيا تراجعت أربع مراكز عن تصنيفها عن عام 2012، 2019، 2020 (2021 Transparency International).

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- ما دور المراجعة الخارجية في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية؟

6. فرضيات الدراسة:

من خلال عرض مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

"وجود دور للمراجعة الخارجية في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية"

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: "تساهم المراجعة الخارجية في تقييم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية"

الفرضية الفرعية الثانية: "تساهم المراجعة الخارجية في تحسين جودة إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية"

الفرضية الفرعية الثالثة: "تساهم المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية الليبية"

7. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية، أما العينة فقد اشتملت على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي كلية الاقتصاد قسم المحاسبة والبالغ عددهم 63 تقريباً.

8. حدود الدراسة: يتحدد مجال الدراسة في الحدود التالية:

- الحدود المكانية: مدينة بنغازي - جامعة بنغازي.

- الحدود الزمانية: خلال عام 2021 \_ 2022.

- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي بقسم المحاسبة.

9. **دراسات سابقة:** تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى مشكلة الدراسة، فيما يلي مجموعة من الدراسات البحثية والتعرف على أهم نتائجها:
- **دراسة زيادي (2013)** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الرؤية حول مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير الممارسة المهنية ومدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة الأداء المالي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال متابعة وضع مؤسسة سونلغاز في الجزائر قبل وبعد تطبيق المراجعة الخارجية إلى أخذ تقارير المراجع الخارجي بعين الاعتبار وقد أدى ذلك إلى استدراك الموظفين للأخطاء المحاسبية وتمسك رئيس قسم المحاسبة أكثر بالقواعد المحاسبية وأصبح هناك فعالية في التسيير مما أدى إلى تحسن في الأداء المالي بشكل عام، وإيضاح جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية وإعطاء اقتراحات لتحسينها وأن استقلالية المراجع الخارجي من العوامل المؤثرة إيجابياً على جودة المراجعة الخارجية.
  - **دراسة خميس وآخرون (2017)** هدفت هذه الدراسة إلى أهمية ربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء ومدى صحة ودقة الأداء المصرفي من خلال الحصول على تأكيدات من جهة خارجية مستقلة عن المصرف والتعرف على الدور الذي تضيقه المراجعة الخارجية للمصارف التجارية من خلال تقويم أداءها المالي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المراجعة الخارجية لها دور في التعرف على الانحرافات وتشخيص أسبابها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المصرف وأنها تعمل على رفع كفاءة الأداء المالي.
  - **دراسة الطويل ونور الدين (2021)** هدفت هذه الدراسة على مدى العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والخارجية وأثرها على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال التحليلات الاحصائية أن التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية له أثر على الأداء المالي للمصارف التجارية من حيث زيادة جودة المراجعة لكي تقوم بدورها الفعال، وأيضاً من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة تبين أن المتوسط الحسابي بين المراجعة الداخلية والخارجية للمصارف عينة الدراسة كان (متوسط) مما يدل على أن المصارف الليبية بحاجة أكبر للتكامل بينهما.
  - **دراسة علي (2018)** هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التأكيد على أهمية ودور المدقق الخارجي في تقييم إجراءات المخاطر المصرفية، وإلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية وإبراز دور المدقق الخارجي في الرقابة على إدارة المخاطر في المصارف العراقية وتسليط الضوء على تشريعات وتوصيات لجنة بازل (BCBS) في وضع معايير موحدة لضبط أداء العمل المصرفي، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بناءً على تطبيق أنموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية في الجانب العملي أن بعض المصارف لم تقم باستحداث وحدات

تنظيمية لإدارة المخاطر تمارس نشاطها وفق توصيات لجنة بازل وبذلك انخفض مستوى فاعلية الضوابط الرقابية للمخاطر المصرفية وهناك ضعف في نظام الرقابة الداخلية نتيجة عدم توفر الخبرة الكافية وأن المدقق الخارجي في بعض المصارف لا يقوم بتحديد وتقييم خطر الرقابة ومن ثم الخطر الطبيعي وخطر الأعمال.

- **دراسة العركي (2021)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عملية دور المراجعة الخارجية في جودة معلومات القوائم المالية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، وإعطاء لمحة تاريخية حول المراجعة ومعايير المراجعة، والتعرف على الدور الذي يلعبه الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المراجعة الخارجية تقوم بدور هام في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية وتحسين ملاءمة وجودة معلومات القوائم المالية وأن الاتصال والتنسيق بين أعضاء لجان المراجعة يزيد من تحسين جودة المعلومات البنكية.

## 10. الإطار النظري للدراسة:

### 10.1 المراجعة الخارجية:

ظهرت المراجعة منذ العصور القديمة، حيث تؤكد السجلات والآثار بأن المصريين القدماء واليونان والرومان استخدموا جميعاً وسائل بدائية في مراجعة الأموال العامة للدولة، إلا أن مهنة المراجعة شهدت تطوراً كبيراً خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين وذلك بظهور الشركات المساهمة والتي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة فيقوم المساهمون بتوكيل إدارة الشركة إلى مجلس إدارة مجلس ينتخب لهذا الغرض، ويقوم هذا المجلس بصفة دورية بعرض القوائم المالية للشركة على المساهمين لكي يتعرفوا على المركز المالي للشركة التي يستثمرون فيها أموالهم. والدارس للتطور التاريخي لمهنة المراجعة يلاحظ أنه كان ينظر للمراجعة على أنها وسيلة لاكتشاف الأخطاء والغش والتزوير الموجود في السجلات والدفاتر وأن مهمة المراجع كانت مقتصرة على تعقب هذه الأخطاء واكتشافها، ولكن سرعان ما تغيرت النظرة للمراجعة وأهدافها وتطورت مهنة المراجع وأصبح لزاماً عليه أن يقوم بمراجعة انتقادية منظمة ويصدر رأيه الفني المحايد في تقريره ليضمن الطوائف المتعددة التي تعتمد في تعاملها مع المنشأة التي يراجع حساباتها وبياناتها المحاسبية (صلاح، 2016: 2). في عالم المال والأعمال نجد أن المقترضين والمستثمرين يقومون بتجميع حقائق ومعلومات تتعلق بماضي الشركات والمؤسسات قبل أي قرار خاص بإقراضها أو الاستثمار فيها، وأغلب الحقائق والمعلومات التي يحتاجها المقترضون والمستثمرون الجدد تكون متضمنة في القوائم المالية المنشورة والتي فيها المركز المالي ونتائج الأعمال لتلك الشركات والمؤسسات. ومن المعروف إن إعداد القوائم المالية من مهمة إدارة الشركة أو المؤسسة وذلك من واقع الدفاتر والسجلات المحاسبية المحتفظ بها، ولكي تعكس هذه القوائم الوضع المالي ونتائج الأعمال بصورة موثوق بها، من وجهة نظر

قارئ أو مستخدم القوائم، لا بد أن يكون مصدق عليها من طرف ثالث محايد، وهذا الطرف هو المراجع (مدني، 2020: 30).

## 10.2 مفهوم المراجعة الخارجية:

هي تلك المراجعة التي تقوم جهة مستقلة من خارج المؤسسة من خلال إجراء فحص لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصاً دقيقاً ومحايداً، بهدف التحقق من أنها قد تمت فعلاً في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها، ويعد المراجع مسؤولاً على تقريره الذي أعده للمؤسسة (جمعة، 2009: 47).

## 10.3 أهمية المراجعة الخارجية:

تعتبر من أهم الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات للمجتمع، ومن أهم الأسباب التي دعت إلى وجود الحاجة إليها كما ذكرت دراسة زينب، (2019):

- الحاجة إلى وجود بيانات مالية بدءاً من المؤسسات الفردية إلى شركات المساهمة العملاقة، وذلك لتوثيق كافة المعاملات المالية اليومية الجارية للمؤسسة.
- الحاجة إلى بيانات غير متحيزة لغرض قيام الجهات المستفيدة باتخاذ القرارات المطلوبة.
- الحاجة إلى فحص مستقل للبيانات وذلك بالاعتماد على مراجع محايد ومستقل، وذلك بسبب التعارض بين مصالح أصحاب هذه المعلومات وبين الأطراف الخارجية المستخدمة لهذه المعلومات.
- اكتشاف الأخطاء والغش في وقت مبكر وكذلك اكتشاف مواطن الضعف في نظم الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- زيادة اطمئنان أصحاب المؤسسة والتأكد من سلامة أموالهم المستثمرة.

## 10.4 أنواع المراجعة الخارجية:

- سوف نوضح بشكل خاص أنواع المراجعة الخارجية كما هي في الواقع، والتي تتمثل في ثلاثة أنواع كما ذكرت دراسة بوتين، (2008) وهي: المراجعة القانونية، المراجعة التعاقدية، المراجعة القضائية.
- **المراجعة القانونية:** وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها ويترتب على عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المخالفات تحت طائلة العقوبات المقررة.

- **المراجعة التعاقدية (الاختيارية):** وهي مراجعة تطلبها المنشأة أو أصحابها بطريقة اختيارية بمعنى عدم وجود التزام قانوني يحتم القيام بها وهي تسمى في بعض الأحيان المراجعة الخاصة وقد تكون كاملة أو جزئية حسب ظروف المنشأة وهي ليست إجبارية.
- **المراجعة القضائية:** وهي المراجعة التي يقوم بها طرف خارجي بطلب في المحكمة للحكم في نزاع وأن كل هذا النزاع يتطلب مراجعة القوائم المالية لإصدار حكم على مصداقيتها.

### 11. أداء المصارف التجارية:

المصارف كمؤسسات مالية لها دورها المهم والفعال في النظام الاقتصادي، فهي تسهم كوسيط مالي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال استقبالها للودائع وتحويلها في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية أخرى تستفيد منها كافة قطاعات المجتمع، ونظرًا لما تلعبه المصارف من دور أساسي في خدمة أطراف مختلفة في الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مساهمتها في عملية النمو الاقتصادي الأمر الذي يتطلب الرقابة على عملياتها بصورة دورية لضمان سلامة أدائها المالي، ونظرًا لأن التدني في الأداء المالي للمصارف سيكون له المردود السلبي على كافة قطاعات المجتمع؛ فقد لجأ الكثير من الكتاب إلى إجراء بحوث لتقييم ومقارنة الأداء المالي لمختلف أنواع المصارف بالدول التي ترتفع فيها حدة المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية ( مادي، 2020: 66, 70 ).

#### 11.1 مفهوم الأداء:

- حاول البعض تعريف الأداء من خلال مناقشتهم لعدد من المداخل المرتبطة به والتي ذكرها الحسيني والدوري (2000: 221) وهي:
- مدخل الأهداف: هذا المدخل يفترض أن المنشأة تسعى لتحقيق أهداف أولية متماثلة وتعتبر وجهة نظر هذا الأداء أنه بلوغ المنشأة لأهدافها.
  - مدخل موارد المنشأة: هذا المدخل يؤكد على العلاقة بين المنشآت وبيئاتها ويعتبر الأداء بأنه قدرة المنشأة للحصول على مواردها.
  - مدخل العملية: يعتبر هذا المدخل أن الأداء ما هو إلا انعكاسات لسلوك المساهمين في المنشأة.
  - مدخل المفهوم: هذا المدخل يميز الأداء بكونه مفهومًا متعدد الأبعاد والتقييمات أو أن كل تقسيم يكون خاصًا بمتطلبات المفهوم حيث لكل مفهوم مستوى محدد من الطموح.

## 11.2 مفهوم أداء العاملين:

إن نجاح المؤسسات مرتبط بكفاءة العاملين فيها، لذلك اهتم الباحثون بموضوع الأداء لأهميته الكبيرة بالنسبة للأفراد والمنظمات على حد سواء، فالمؤسسات تسعى دائماً إلى الارتقاء بأداء العاملين فيها من خلال تدريبهم وتحفيزهم باستمرار للوصول إلى أهدافها (عاشور، 2010: 11). لقد عرفها (الحوامدة والفهداوي، 2002: 5) الأداء بأنه: "مجموعة من السلوكيات الإدارية ذات العلاقة، والمعبرة عن قيام الموظف بأداء مهامه، وتحمل مسؤولياته، وتتضمن جودة الأداء وحسن التنفيذ والخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة، فضلاً عن الاتصال والتفاعل مع المؤسسة، والالتزام بالنواحي الإدارية؛ للعمل والسعي نحو الاستجابة لها بكل حرص وفاعلية". ويترابط الأداء مع مفهوم الفاعلية حيث تعبر الفاعلية عن "مدى مساهمة الأداء الذي يتم القيام به (أو القرار الذي يتم اتخاذه) في تحقيق هدف محدد موضوع بشكل مسبق، أي أنها مقياس لدرجة الاقتراب من الهدف المنشود نتيجة للقيام بعمل ما" بذلك الفاعلية في هذا السياق تعني إمكانية تحقيق الهدف والوصول إلى النتائج التي يتم تحديدها مسبقاً، أما الكفاءة فهي تعبر عن "الاستخدام العقلاني والرشي في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها، الذي يقلل التكاليف ويعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة" إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية. وهنا نشير إلى اختلاف مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفاعلية؛ حيث أن الفاعلية تركز على النقاط الواجب الوصول إليها بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة (خالص، 2010: 388). أما التأهيل أو التدريب لقد عرفه (عادل وآخرون، 2006: 130) على أنه تلك "العملية المنظمة والمستمرة والتي تسعى المنظمة من خلالها لإكساب الأفراد العاملين أو الملتحقين بالعمل معارف أو مهارات أو قدرات أو أفكار لازمة لأداء أعمال محددة وذلك بقصد تحقيق أهداف المنظمة أو "هو الإجراء المنظم الذي يتم من خلاله تغيير سلوكيات العاملين من أجل زيادة وتحسين فاعليتهم وأدائهم".

## 11.3 تعريف البنوك التجارية:

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة "BANCO" والتي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيراً تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود (القرويني، 1992: 4). ولقد تعددت التعريفات لدى الكثير من الكتاب، فنجد أن الأستاذ "باوني محمد" قد عرفها "أنها أحد مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل في النقود بأشكالها المختلفة لاستعمالها في عمليات مصرفية ائتمانية وتمويلية سواء داخلية أو خارجية، وشراء وبيع الأوراق المالية ومنح القروض والمتاجرة في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة.

لقد ذكرت دراسة (إيمان, 2007: 5, 7) الوظائف التقليدية والحديثة للبنوك التجارية وتنقسم إلى:

- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية: تتمثل الوظائف التقليدية فيما يلي:
  - قبول الودائع (الجارية، لأجل، بإخطار، التوفير).
  - تقديم القروض (بضمانات مختلفة، بدون ضمانات).

- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية: لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة تتلاءم مع أهدافها، ومن هذه الوظائف نذكر:

- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- تحصيل الشيكات.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.
- إدارة محافظ الاستثمار.
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير.
- التعامل بالعملات الأجنبية وإصدار البطاقات الائتمانية.
- القيام بعمليات التوريق.

## 12. الجانب العملي:

أولاً: تحليل البيانات الشخصية: يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليل البيانات الشخصية للمشاركين والتي تتمثل في (المؤهل العلمي، والخبرة، والدرجة العلمية، الفرع، الفئة العمرية) وفيما يلي عرضاً لجدول البيانات الشخصية:

أ. **المؤهل العلمي:** يبين الجدول (1) أن ما نسبته 73.3% من المشاركين في الدراسة مؤهلهم العلمي درجة الماجستير، كما بلغت نسبة الأشخاص الذين مؤهلهم العلمي الدكتوراه 26.7%، مما يعني أن مائتي الاستبيان لديهم حد من الكفاءة العلمية التي تساعدهم في إجابة فقرات الاستبيان بشكل مناسب الأمر الذي يضمن إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة.

جدول (1) توزيع المشتركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسب المئوية
ماجستير	22	73.3%
دكتوراه	8	26.7%
المجموع	30	100%

ب. عدد سنوات الخبرة: يبين الجدول (2) أن ما نسبته 80% من المشاركين تزيد خبرتهم عن 5 سنوات، وهذا يعطينا مؤشر لمصداقية الاستجابات لأنها أكثر واقعية نتيجة لتوفر الخبرة العلمية لديهم.

جدول (2) توزيع المشتركين في الدراسة بحسب عدد سنوات الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	6	20%
من 5 إلى أقل من 10	10	33.3%
من 10 إلى أقل من 15	9	30%
من 15 إلى أقل من 20	5	16.7%
من 20 فأكثر	0	0%
المجموع	30	100%

ج. الدرجة العلمية: يبين الجدول (3) أن ما نسبته 33.3% من إجمالي المشتركين في الدراسة يحملون درجة أستاذ مساعد وتعتبر أعلى نسبة بين النسب المذكورة، أما درجة أستاذ مشارك بلغت نسبتها 20%، وبلغت درجتي محاضر مساعد ومحاضر نسبة 23.3% لكل منهما.

جدول (3) توزيع المشتركين في الدراسة بحسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرارات	النسب المئوية
محاضر مساعد	7	23.3%
محاضر	7	23.3%
أستاذ مساعد	10	33.3%
أستاذ مشارك	6	20%
أستاذ	0	0%
المجموع	30	100%

د. الفرع التابع له: يبين الجدول (4) أن ما نسبته 90% من إجمالي المشتركين هم من فرع بنغازي، وبلغ فرع الأبيار نسبة 3.3%، وفرع توكره 3.3% فقط.

جدول (4) توزيع المشتركين في الدراسة بحسب الفرع التابعين له

الفرع	التكرارات	النسب المئوية
بنغازي	27	90%
الأبيار	2	6.7%

توكره	1	3.3%
جالو	0	0%
قمينس	0	0%
المجموع	30	100%

**الفئة العمرية:** يبين الجدول (5) أن الفئة العمرية المتضمنة من 30 سنة إلى أقل من 60 سنة قد بلغت نسبتها 86.7% من إجمالي المشتركين، أما الفئة العمرية لأقل من 30 سنة قد بلغت 13.3%.

جدول (5) توزيع المشتركين حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 30 سنة	4	13.3%
من 30 إلى أقل من 40	10	33.3%
من 40 إلى أقل من 50	9	30%
من 50 إلى أقل من 60	7	23.3%
من 60 فأكثر	0	0%
المجموع	30	100%

**ثانياً: تحليل البيانات الأساسية من الاستبانة:** في هذا الجزء من الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وهي المتوسط المرجح والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات الاستبانة (المستمدة من الدراسات السابقة المذكورة في هذه الدراسة) لتحليل آراء وتوجهات المشاركين حول محاور الدراسة.

**الفرضية الفرعية الأولى: (تساهم المراجعة الخارجية في تقويم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية):** تضمنت الاستبانة عشر عبارات تتعلق بوجود مساهمة المراجعة الخارجية في تقويم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، وعند حساب المتوسطات والانحرافات لإجابات المشاركين عن تلك الأسئلة بالجدول (6)، أمكن التعرف على مساهمة المراجعة الخارجية في تقويم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية وفقاً لآراء عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (3.7867)، وبانحراف معياري قدره (0.39193)، وبمقارنه بالمتوسط الفرضي للاستبانة البالغ (3) يتضح مساهمة المراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف التجارية وبدرجة موافق بشدة، والجدول (6) يوضح تحليل عبارات مساهمة المراجعة الخارجية في تقويم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية، حيث يبين أن أعلى نسبة كانت للعبارة (1) وهي "تهدف المراجعة الخارجية لتدعيم نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي"، وبلغ متوسطها (4.5333) وبدرجة موافق بشدة، في حين كانت أقل نسبة للعبارة (6) وهي "يعمل المراجع الخارجي كدور الموجه للمراجع الداخلي" بمتوسط قدره (3.0667)، وبدرجة موافق بشدة.

جدول (6) يبين مساهمة المراجعة الخارجية في تقويم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تهدف المراجعة الخارجية لتدعيم نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي.	4.5333	.62881	1
2	تقيس المراجعة الخارجية درجة الثقة المعطاة لنظام الرقابة الداخلي.	3.6333	.88992	6
3	تسعى المراجعة الخارجية إلى تقديم اقتراحات للتحسين من أداء نظام الرقابة الداخلي.	3.9000	.66176	3
4	تساهم المراجعة الخارجية في تنمية روح الالتزام وتطبيق السياسات والتعليمات الإدارية.	3.6333	.80872	6
5	المراجع الخارجي يتحقق من أن المؤسسة تعمل بالمبادئ المحاسبية بشكل جيد.	3.9000	.75886	3
6	يعمل المراجع الخارجي كدور الموجه للمراجع الداخلي.	3.0667	.78492	8
7	الهدف من تقييم نظام الرقابة الداخلي هو إظهار مدى فعاليتها.	3.8333	.83391	4
8	يعتبر تقرير المراجع الخارجي أداة ضغط من أجل الرفع من مستوى أداء نظام الرقابة الداخلي.	3.4333	.89763	7
9	المراجعة الخارجية المستمرة تضمن استخدام عناصر بشرية مؤهلة وأدوات رقابية ملائمة.	4.1333	.43417	2
10	تسعى المراجعة الخارجية لتقييم مدى التزام المسؤولين والعمال بالكفاءة لتحقيق بيئة رقابية.	3.8000	.76112	5
	المتوسط المرجح العام - الانحراف المعياري العام	3.7867	.39193	

**الفرضية الفرعية الثانية: (تساهم المراجعة الخارجية في تحسين جودة إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية):**

تضمنت الاستبانة عشر عبارات تتعلق بوجود مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية، وعند حساب المتوسطات والانحرافات لإجابات المشاركين عن تلك الأسئلة بالجدول (7)، أمكن التعرف على تحسين جودة إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية وفقاً لآراء عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (4.2033)، وانحراف معياري قدره (3.8995)، وبمقارنته بالمتوسط الفرضي للاستبانة البالغ (3) يتضح أنه يوجد تأثير للمراجعة الخارجية على أداء المصارف التجارية وبدرجة موافق بشدة، والجدول (7) يوضح تحليل عبارات مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية، حيث يبين أن أعلى نسبة كانت للعبارة (8) وهي " نزاهة وشفافية المراجع الخارجي تؤثر في تحسين وجود ومصداقية القوائم "، وبلغ متوسطها (4.5667) وبدرجة موافق بشدة، في حين كانت أقل نسبة للعبارة (5) وهي " تطوير النظام الرقابي للسياسات المحاسبية يساهم في تحقيق عدالة القوائم المالية " بمتوسط قدره (3.8667)، وبدرجة موافق بشدة.

جدول (7) يبين مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
1	وجود جهة رقابية محايدة تزيد من الثقة في تقارير القوائم المالية.	4.3333	.60648	3
2	خبرة أعضاء لجان المراجعة يساعد في تحسين جودة معلومات القوائم المالية.	4.2000	.71438	5
3	الاتصال والتنسيق بين أعضاء لجان المراجعة يزيد من جودة معلومات القوائم.	4.2667	.63968	4

6	.73030	4.1333	دقة عملية المراجعة الخارجية ينتج عنها تقارير عادلة.	4
9	.77608	3.8667	تطوير النظام الرقابي للسياسات المحاسبية يساهم في تحقيق عدالة القوائم المالية.	5
4	.52083	4.2667	التزام المراجع الخارجي بالمعايير الدولية والمبادئ المحاسبية يضمن إضفاء صفة الثقة على القوائم.	6
7	.66868	4.0333	الخدمات التي تقدمها المراجعة الخارجية مهمة في تحسين ملائمة القوائم المالية للمستخدمين.	7
1	.62606	4.5667	نزاهة وشفافية المراجع الخارجي تؤثر في تحسين جودة ومصداقية القوائم.	8
2	.80872	4.3667	توفر الكفاءة والتأهيل لدى المراجع الخارجي تزيد من صحة وجودة القوائم.	9
8	.78784	4.0000	تساهم المراجعة الخارجية في تحسين الثبات وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية.	10
	.38995	4.2033	المتوسط المرجح العام - الانحراف المعياري العام	

**الفرضية الفرعية الثالثة:** (تساهم المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية الليبية): تضمنت الاستبانة عشر عبارات تتعلق بوجود مساهمة المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية، وعند حساب المتوسطات والانحرافات لإجابات المشاركين عن تلك الأسئلة بالجدول (8)، أمكن التعرف على الحد من المخاطر بالمصارف التجارية وفقاً لآراء عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (3.9267)، وبانحراف معياري قدره (4.1351)، وبمقارنته بالمتوسط الفرضي للاستبانة البالغ (3) يتضح أنه تساهم المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر في المصارف التجارية الليبية وبدرجة موافق بشدة، والجدول (8) يوضح تحليل عبارات مساهمة المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية الليبية، حيث يبين أن أعلى نسبة كانت للعبارة (1) وهي " عملية المراجعة الخارجية المستمرة تحد من الفساد الإداري والمالي"، وبلغ متوسطها (4.5667) وبدرجة موافق بشدة، في حين كانت أقل نسبة للعبارة (8) وهي " تساهم الرقابة الخارجية في التوزيع الوظيفي الملائم داخل المؤسسة ومتابعة أعمال الموظفين للتقليل من مخاطر التشغيل" بمتوسط قدره (3.4000)، وبدرجة موافق بشدة.

**جدول (8) يبين مساهمة المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية الليبية**

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
1	عملية المراجعة الخارجية المستمرة تحد من الفساد الإداري والمالي.	4.5667	.62606	1
2	مراقبة المراجعة الخارجية للتدفقات النقدية باستمرار يقلل من مخاطر السيولة.	3.5667	.77385	8
3	يهدف النظام الرقابي الخارجي للتأكد من كفاءة استخدام الأموال.	3.7667	.62606	7
4	تعتبر تقارير المراجع الخارجي من الأدوات التي يستند عليها في اتخاذ القرارات السليمة.	4.2000	.71438	2
5	يساهم النظام الرقابي الموضوعي في زيادة مستوى التأهيل والمهارات لدى الموظفين.	3.9333	.86834	6
6	تساعد بيانات المراجعة الخارجية على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية واقتراح حلول لمواجهتها.	4.0333	.71840	4
7	استخدام المراجعة الخارجية لمعايير أخلاق المهنة يؤدي إلى تقليل المخاطر.	4.0667	.63968	3
8	تساهم الرقابة الخارجية في التوزيع الوظيفي الملائم داخل المؤسسة ومتابعة أعمال الموظفين للتقليل من مخاطر التشغيل.	3.4000	.77013	9
9	الرقابة الخارجية تعمل على مراقبة مدى تطبيق اللوائح والقوانين داخل المنظمات.	3.9667	.61495	5
10	تعمل الرقابة الخارجية على تحسين أساليبها لتتلاءم مع التطور التكنولوجي.	3.7667	.89763	7
	المتوسط المرجح العام - الانحراف المعياري العام	3.9267	.41351	

### ثالثاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: "يوجد دور للمراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف التجارية الليبية" وسيتم اختبار هذه الفرضية عن طريق اختبار الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: (تساهم المراجعة الخارجية في تقويم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية): يتبين من خلال الجدول (9) أن قيمة اختبار T المحسوبة كانت (10.994)، وأن قيم P-Value (0.000)، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يدل على مساهمة المراجعة الخارجية في تقويم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية.

جدول (9) يبين نتائج اختبار T. Test للكشف عن مساهمة المراجعة الخارجية في تقويم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية:

الفرضية الفرعية الثانية: (تساهم المراجعة الخارجية في تحسين جودة إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية) يتبين من خلال الجدول (10) أن قيمة اختبار T المحسوبة كانت (16.902)، وأن قيم P-Value (0.000)، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يدل على مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية.

جدول (10) يبين نتائج اختبار T. Test للكشف عن مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية

الفرضية الفرعية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	درجة الحرية	P-Value
	4.2033	.38995	1.2033	16.902	29	.000

الفرضية الفرعية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	درجة الحرية	P-Value
	3.7867	.39193	.7867	10.994	29	.000

الفرضية الفرعية الثالثة: (تساهم المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية)

يتبين من خلال الجدول (9) أن قيمة اختبار T المحسوبة كانت (10.994)، وأن قيم P-Value (0.000)، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يدل على مساهمة المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية.

جدول (11) يبين نتائج اختبار T. Test للكشف عن مساهمة المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية

بناء على نتائج الفرضيات الفرعية، تم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه (يوجد دور للمراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف التجارية)، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة كل من زيادي (2013)، والعركي (2021) فقد توصلت هذه الدراسات إلى وجود دور للمراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف وتحسين جودة بيانات القوائم المالية.

### 13. النتائج والتوصيات:

#### أولاً: النتائج:

الفرضية الفرعية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	درجة الحرية	P-Value
	3.9267	.41351	.9267	12.274	29	.000

- أظهرت النتائج أنه يوجد دور للمراجعة الخارجية في تحسين أداء المصارف التجارية.
- تهدف المراجعة الخارجية لتدعيم نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي.
- نزاهة وشفافية المراجع الخارجي تزيد من تحسين جودة معلومات القوائم المالية بالمصارف.
- أن عملية المراجعة المستمرة تحد من الفساد الإداري وتقلل من المخاطر.

#### ثانياً: التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بوجود جهة رقابية محايدة تقوم بالمراجعة بصورة دورية للوقوف على مواطن الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.
- يجب أن يكون هناك توفر للكفاءة المهنية لدى المحاسبين لأنه يساعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة الخارجية بالمصارف.
- الاهتمام برفع كفاءة المراجعين الخارجيين من خلال تكثيف دورات التأهيل والتدريب والتي ستعكس نتائجها على تقارير القوائم المالية.

#### 14. المراجع:

- الحوامدة والمهداوي، نضال، فهمي، 2002، أثر فضيلة التقوى في الأداء والرضا الوظيفي، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.
- الطويل ونورالدين، إبراهيم، زعبي، 2021، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية وأثره على الأداء المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 3، الجزائر، ص ص 627، 639.
- الجمهودي، إيمان عبد الفتاح، 2019، دور العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في تحسين حوكمة الشركات المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 5، العدد 6 يناير.
- العاني، إيمان، 2007، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة - كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- العركي، معن محمد، 2021، تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 28، ص ص 186، 212.
- القزويني، شاكر، 1992، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
- الحسيني والدوري، فلاح حسين، مؤيد عبد الرحمن، 2000، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان.
- بوتين، محمد، 2008، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر.
- بلفاسم، بلقاضي، 2019، تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 2، الجزائر.
- جمعة، أحمد حلمي، 2009، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- زينب، براهيم، 2019، أهمية التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- زيادي، كريمة، 2013، أثر المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- مادي، محمد الهادي سالم، 2020، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة - بنغازي، المجلد 1، العدد 2، ليبيا.
- محمد، باوني، 2001، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، القسم الأول، تعريف المصارف وأقسامها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، الجزائر.

- مدني، هادية خلف الله، 2020، دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- سلمان، ذياب، 1996، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- عاشور، أحمد، 2010، السلوك الإنساني في المنظمات، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، مصر.
- عادل، صالح وآخرون، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، عالم الكتاب الحديث، الأردن.
- عبد المعز، جمال جهان، 2014، المراجعة وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.
- علي، نافع حسين، 2018، دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 43، ص ص 59، 78.
- عمار، مقراني، 2021، دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين المراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر
- عبد الحق، شيح، 2010، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس - كلية الحقوق، الجزائر.
- صلاح، رشا حسين صالح، 2016، دور المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة شندي، السودان.
- خالص، صالح، 2010، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي.
- خميس وآخرون، 2017، دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية، جامعة السودان كلية الدراسات التجارية، السودان، ص ص 2، 141.
- التقارير:
  - ديوان المحاسبة الليبي. (2015) التقرير العام لسنة 2014.
  - ديوان المحاسبة الليبي. (2016) التقرير العام لسنة 2015.
  - ديوان المحاسبة الليبي. (2017) التقرير العام لسنة 2016.
  - ديوان المحاسبة الليبي. (2018) التقرير العام لسنة 2017.
  - ديوان المحاسبة الليبي. (2019) التقرير العام لسنة 2018.
- Transparency International. (2021). Corruption perceptions index 2020.